مقياس: الملتقى

تعد المنازعات الإدارية من أهم مجالات القانون العام ، لكونها تمثل الإطار العام ، لكونها تمثل الإطار العملي الذي تتجسد من خلاله رقابة القضاء على نشاط الإدارة و ضمان خضوعها لمبدأ المشروعية ، وإذا كان الطلبة قد اكتسبوا في مراحل سابقة الأسس النظرية للمنازعات الإدارية ، من حيث المفاهيم العامة وأنواع الدعاوى واختصاص القضاء الإداري ، فإن الحاجة البيداغوجية تفرض الانتقال إلى مستوى أكتر تطبيقية ، يركز على كيفية توظيف تلك المعاريف في تحليل الوقائع العملية أكتر تطبيقية ، يركز على كيفية توظيف تلك المعاريف في تحليل الوقائع العملية و اختيار الدعوى المناسبة و صياغة الطلبات القضائية بشكل سليم.

وانطلاقا من هذا التصور ، يهدف هذا المحتوى إلى تقديم مقاربة تطبيقية للدعاوى الإدارية، من خلال التركيز على أبرز الدعاوى التي تثار أمام القضاء الإداري ، مثل دعوى الإلغاء و دعوى التعويض ودعوى توقيف تنفيذ القرار الإداري ودعوى التفسير و دعوى فحص المشروعية ، إضافة إلى بعض المنازعات القطاعية مثل المنازعات الضريبية ومنازعات الصفقات العمومية ومنازعات التعمير، ولا يتم تناول هذه الدعاوي من منظور نظري صرف ، بل من خلال تحليل حالات واقعية ونماذج تطبيقية تساعد الطلبة على اكتساب مهارات التكييف القانوني وفهم المسار الإجرائي للنزاع الإداري.

كما يعتمد هذا المحتوى على منهجية تفاعلية ترتكز على طرح إشكالات عملية و أسئلة تحليلية عبر أدوات التفاعل في منصة المودل ، مثل الشات و المنتديات التعليمية ، بهف إشراك الطلبة في عملية التفكير القانوني وتنمية قدرتهم على المناقشة وتبادل الآراء في إطار قانوني منظم ، وينتظر من الطالب في النهاية ، أن يكون قادر على التمييز بين مختلف الدعوى الإدارية ، وتحديد شروط قبولها ، وتحليل الوقائع العملية وفق منهجية قانونية دقيقة ، بما يعزز انتقاله من مرحلة الفهم النظري إلى الممارسة القانونية التطبيقية.

وفي ضوء ما تقدم، يثور التساؤل الجوهري الآتي:

ما المعيار العملي الذي يسمح بتمييز أنواع الدعاوى الإدارية وتحديد مجال كل منها؟